فقط اقول لما لم يكن هذا القسم من الخطاء مختصا باحد اقسام الكيات بل شاملا للاجزاء والغير
المحمولة مطلقا وكان المتبادر من ظاهر قوله المقدار ورد الاسبا اذا مثل بالعدد الاختصاص به لذا
دفعه بان المراد بالجزء المقدار ما يحمل على كله مطلقا واطلاق المقدار عليه باعتبار ان مثل
ذلك الجزء مقدار مخصوص بالنظر الى كله بسبب امتيازه عنه في الوجود قال الفاضل الشريف
قيل انما حكموا بانه لا بناء على ان لها صورا نوعية زائدة على وحداتها هي مبادي احوالها
المخصوصة ولم يثبت اقول يعني انا حكمنا بانها كبرها في الاعداد دون الاعداد بناء على ما ذكروه لم
يثبت ذلك المبنى عليه ولعله مبني على ان الاعداد مستوية الاقدام فجعل بعضها اصلها دون بعض ترجيح
بلا مرجح بخلاف الوحدات فانها اصل الكل بلا اشتباه ثم قال وقيد الوحدة خاص يعرف في اشتراط
الانطباق اقول جواب عايرد على الشيخ انا لا نسلم ان اللازم لو كفى للزم جواز كون اعم والمفهوم المعرفة بل لابد
من خصوص يلازم المدلوم ليحصل المساواة وسياتي الانتقال ثم قال واما المناقشة بان الواحد اما ان يكون
فردا فلا يصح تعريفه لخروجه عنه او لا فلا يدخل في تعريف الزوج فممنوعة لان القصد دخول الكل
بوجه اخر اقول اي ان كان الواحد فردا لا يصح تعريف الفرد المذكور بما في الشرح لانه لا يصدق على الواحد
لانه لا يزيد على الزوج بواحد وان لم يكن فردا لا يدخل في تعريف الزوج اذ ح لا يصدق عليه الزوج
يصدق يزيد على الفرد بواحد لانا نازاد على الواحد بواحد والفرض ان الواحد ليس بفرد ثم قال
واذا اريد تطبيقه اقول اي تطبيق الثاني على امتناع تحصيل الحد في نفسه بالبرهان دون ثبوت الحد
للمحدود وهذه الشرطية متعلقة بقوله لكن اللازم ملحوظ الوجه الخ ثم قال وهذا اسبب
لعدم الاحتياج الى التنبيه اقول اي التطبيق على امتناع تحصيل الحد في نفسه بالبرهان اسبب لعدم
احتياج الاستدلال على ثبوت الحد للحدود لعدم احتياج الاول الى التنبيه بقوله ليجعل دليلا وضربة لخ
والاحتياج الثاني اليه كما سبق ثم قال وقوله فقط متعلق بعامل الظرف اي صدق الكلمة حاصل فيها
قصد الافادة فقط اقول يريد به دفع توهم كونه متعلقا بافادة الماهية فان قيل لا وجه لدفعه
لانا اذا قيل الوان ضربان ناطق واريد به ان ذلك مفهوم شرعا او لغة افيد الماهية مع
الحكم قلنا اذا قصد الحكم لافادة الماهية ولهذا قال فرج من كونه حدا وصار كلاما يمنع ثم قال
ومن هنا تبين توهم من قال الخ اقول اي من كون المراد بالصدق به الجزء المركب في الصورات
هنا مع

والحكم قال الشيخ ومقدمات البرهان قطعية لينتج قطعيا لان اللازم المحقق وقال المحقق مقدمات
البرهان قطعية وح ينتج قطعيا لان النتيجة لازمة لمقدمات هي قطعا واللازم المحقق قطعا وقال
الفاضل الشريف عبارة المتن حيث قال ومقدمات البرهان قطعية لينتج وقطعيا لان اللازم المحقق
حق شعرا استدلاله قطعية كون المقدمات والنتيجة على قطعية الاخرى وفاده ظاهر وهو
قطعية النتيجة اما لما بناء على ان البرهان ما يفيد قطعا والاستدلال برهاني على المقدمات يوجب
استدراك قوله لان اللازم المحقق بل الصواب ح ان يقال لان غير القطعي لا يفيد قطعا فان قلت
دعوى ذلك كلية ممنوعة لجواز استلزام الكاذب الصادق قلت القطع بالنتيجة اذ كان حاصلا
من استلزام المقدمات اياها فلا بد ان يكون هي ايضا مقطوعا بها وكون اللزوم وحده قطعيا
لا يجدي ذلك نعم ربما يقطع بالنتيجة بسبب اخر بناء على ما ذكرنا ان الكاذب ازال الاعتقاد
بمقتضاه فاذ ازالت النتيجة لم يكن قطعية والاركان قطعيا منتهيا الى جهة اخرى فينعكس
العكس اعني جعل قطعية مقدمات مستلزمة بناء على ان البرهان دليل مقدماته كما لا يخفى فيستدل
بها على قطعية بنتيجة فوجب حمل اللام في على العاقبة واعتبار كون اللازم قطعيا ايضا كما ذكره بقوله
وح ينتج وقطعيا وقوله لكن صحة مقدمات صحة قطعيا لزوما قطعيا فالبرهان قطعي مقدماته
واستلزامه للنتيجة فتكون هي ايضا قطعية اقول لا اشعار في عبارة الاستدلال
اصلا اما بقطعية النتيجة على قطعية المقدمات فلان مجرد قوله مقدمات البرهان قطعية ليس
بمدعى ولا قوله لينتج قطعيا دليلا عليه ليكون المعنى مقدمات قطعية لانتاجها قطعيا بل المعنى
على ما صرح به في المتن لا بد ان يكون المقدمات في البرهان كلها قطعية ليكون النتيجة قطعية
وقوله لان اللازم المحقق دليل على ما يفهم من قوله لينتج قطعيا كانه قيل من اين يلزم من كون المقدمات
قطعية كون النتيجة ايضا قطعية فقيل لان اللازم المحقق فلا وجه لما تقرر عنه ان الاستدلال
بقطعية النتيجة على قطعية المقدمات ظاهر من العبارة وان قوله مقدمات البرهان قطعية
ذكر انه صحيح مدعى وعلل بقوله لينتج قطعيا كانه قيل نتيجته قطعية فلا بد من قطعية المقدمات
واما بقطعية للمقدمات على قطعية النتيجة فلانه انما يرجع اذا كان قوله لينتج قطعيا مدعى وقوله
مقدمات البرهان قطعية دليلا عليه كما هو مقتضى كونه على الاول وبطلانه اظهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)